

# إماراتيات يطمنن لعضوية البرلمان ببرامج تلامس النساء والأسرة

## رجال جعلوا قضايا المرأة في مقدمة برامجهم الانتخابية

### الإماراتيات.. 13 عاما من المشاركة الفاعلة في البرلمان

أبو ظبي - شكّل قرار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثيل المرأة مناصفة مع الرجل في البرلمان، نقطة تحول رئيسية في تمكين المرأة الإماراتية ودعمها، مع مرور 13 سنة على أول حضور للمرأة الإماراتية كعضو في المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي. وعلى مدار التجربة التي تدخل عامها الـ14، أبرز تقرير وكالة الأنباء الإماراتية (وام) أهم خطوات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية في البرلمان، فضلا عن مجلس الوزراء الذي شهد في تشكيله الأخير تعيين 8 وزيرات، وحضور المرأة الإماراتية على مستوى السلك الدبلوماسي، وشغلها مناصب قيادية عدة، وهو ما انعكس على تقدم الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية بخصوص التوازن بين الجنسين.

وبدا حضور المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي منذ إطلاق برنامج التمكين وتنظيم أول انتخابات برلمانية عام 2006، إثر فوز الدكتورة أمل القبيسي بأحد مقاعد المجلس الانتخابي، بينما حصلت 8 نساء على عضوية المجلس بالتعيين، ليصل عدد المقاعد التي شغلها المرأة إلى 9 بنسبة 22.2 بالمئة، ما يعد رقما مرتفعا مقارنة ببرلمانات دول أخرى.

وواصلت المرأة حضورها البرلماني الفاعل في التجربة الانتخابية الثانية سنة 2011، وهو ما عكسته مشاركة 60 ألف ناخبة يمثلن 46 بالمئة من إجمالي أعضاء الهيئات الانتخابية. وبلغ حضور المرأة أوجه في التجربة الثالثة سنة 2015، بعد وصول الدكتورة أمل عبدالله القبيسي إلى رئاسة المجلس، في خطوة ترجمت حجم الثقة في إمكانيات المرأة الإماراتية.

ووفق برنامج التمكين الصادر عن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، يُتوقع أن تشهد الانتخابات البرلمانية في تجربتها الرابعة ارتفاعا في عدد الناخبات، مقابل التجارب السابقة، إضافة إلى ارتفاع مجموع المرشحات لعضوية المجلس، الأمر الذي يجسّد زيادة فرص التمثيل.

ويعد حضور المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي قفزة نوعية في العمل البرلماني، ورسالة واضحة حول أهمية وفعالية حضورها على ساحة العمل السياسي، خصوصا مع توليها رئاسة وعضوية الكثير من لجان العمل الداخلية في المجلس، والتي طرحت من خلالها المرأة قضايا جمة، وشاركت بفاعلية في تعديل القوانين والتشريعات الاتحادية، كما ساهمت في المشاركات الخارجية للشعبة البرلمانية ضمن البرلمانات الإقليمية والعالمية.



حضور لافت

إمارات الدولة، مؤكدة على ضرورة التزام المرشحين بالبرامج الانتخابية التي تم تقديمها إلى لجان الإمارات. وقال عبدالرحمن العويس، وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني، رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، إن اللجنة تطلع على جميع البرامج الانتخابية والخطط الإعلامية، وبذلت جهودا كبيرة لمراجعة البرامج وتعديلها ومن ثم الموافقة عليها، داعيا إلى التقيد بهذه البرامج المعتمدة لتفادي أية مخالفة قانونية.

وأضاف أن نتائج العمل البرلماني بالإمارات إيجابية تظهر بشكل جلي وواضح من خلال التفاعل الكبير الذي تبرزه فئات المجتمع لاسيما المرأة والشباب في المشاركة الفاعلة بالعملية الانتخابية وفي جميع مراحلها. ووصف العويس قرار رفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى النصف بـ"التاريخي"، معتبرا إياه سابقة نوعية على مستوى المنطقة العربية والعالم، وأكد أن هذا التوجه الحريص على تمكين المرأة سيجعل من الإمارات نموذجا يُحتذى به في العديد من التجارب الفتية في العالم، لاسيما في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها في مسيرة التنمية والتقدم.

وأضاف أن ارتفاع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس إلى النصف يعكس إيمان القيادة الرشيدة بدور المرأة المهم في دفع مسيرة التنمية وحرصها على توظيف طاقات جميع فئات المجتمع لصناعة مستقبل أفضل تكون فيه الإمارات الأولى على مستوى العالم في جميع المجالات.

للمرشحين في انتخابات 2019، فقد أبدى البعض على منصات التواصل الاجتماعي، وفي الوقت نفسه ظهر من انتقدها واعتبرها برامج سطحية أو غير واقعية، ولا تركز على تقديم حلول عملية وواقعية للتحديات والقضايا التي يتعهدون بتبنيها في حال انتخابهم. وقابل مرشحون هذه الآراء بحظر الحسابات التي تنتقد برامجهم من صفحاتهم الإلكترونية.

وفي المقابل، طالبت اللجنة الوطنية للانتخابات المرشحين بالابتعاد عن إطلاق الوعود والتعهدات الانتخابية الفضفاضة، وبالتركيز على مناقشة القضايا والملفات المجتمعية والوطنية التي تتناسب مع الدور الدستوري لعضو المجلس الوطني الاتحادي. وشددت اللجنة على ضرورة أن يهتم كل مرشح بمعرفة صلاحيات المجلس، ودور ووظيفة العضو، كي لا يسرف في تقديم وعود وتعهدات انتخابية بعيدة عن صلاحياته البرلمانية.

وقالت إن وسائل الدعاية الانتخابية كافة تخضع للمتابعة والرصد من قبل اللجنة، بدءا بالدعاية المطروحة عبر وسائل الإعلام التقليدية (تلفزيون وإذاعة وصحف ومجلات)، مروراً بالمنصات الإلكترونية (مواقع التواصل الاجتماعي، وقنوات يوتيوب والبوابات الإخبارية)، وانتهاء باللافقات والملصقات الانتخابية وإعلانات الشوارع.

وأقرت اللجنة بأنها حريصة على المراقبة الدائمة والمستمرة لجميع الحملات الدعائية للمرشحين وفي جميع

مساعدتهن على العمل، إلى جانب منح المزيد من الامتيازات للمرأة العاملة قبل وأثناء وبعد الحمل، ودعم أبناء الإماراتيات في الحصول على جنسية الدولة. واقترح مرشحون التوسع في إنشاء مستشفيات متخصصة للأمومة والطفولة، وتحقيق المزيد من الدعم للأرامل والمطلقات، وتعزيز الرقابة على مكاتب جلب الخدمات وإيجاد بدائل وحلول للحد من تاخر سن الزواج بين المواطنين وارتفاع معدلات الطلاق.



عبدالرحمن العويس

قرار رفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى النصف تاريخي وسابقة نوعية

ومن جانبه ركز المرشح الحارث سالم على دعم وتأهيل المرأة الإماراتية لتتولى مناصب قيادية فاعلة، وخلق فرص عمل مناسبة تكفل لها أن تكون سيدة أعمال تساهم مساهمة فعالة في مسيرة التنمية المستدامة.

ومن البرامج الانتخابية اللافقة، ما طرحه المرشح عن إمارة أبوظبي، محمد صديق، حيث طالب بتنظيم رحلات استكشافية في الطبيعة للفئات العمرية المختلفة، وأكد أنه سيناوي بتطبيق وسائل تحد من هدر استهلاك الماء والكهرباء، وتشجّع النشاط الرياضي في الدولة.

وسادت في الشارع الإماراتي حالة من الجدل حول البرامج الانتخابية

الموظفات استقلن من العمل لعدم وجود مكان يري الأبناء أثناء تواجد الأم في مقر العمل. وفي الإمارة نفسها طرحت المرشحة إيمان الغفلي برنامجا طالبت فيه بتوفير منظومات تضمن الحياة الكريمة المستقرة للمرأة الإماراتية غير المتزوجة وربات المنزل.

وفي إمارة دبي دعت المرشحة ناعمة الشامسي إلى دعم الشباب الإماراتيين المقبلين على الزواج اجتماعيا وصحيا وفنانيا، بإلزام الشباب المقبلين على الزواج بالحصول على رخصة القيادة الأسرية، لضمان تكوين أسرة سعيدة واعية بحقوقها وواجباتها.

وطرحت المرشحة نورا المهيري برنامجا انتخابيا يقوم على تعزيز دور المرأة العاملة، وتمكين ربات البيوت، ورعاية الأمهات والجذات، فضلا عن توفير الرعاية لذوي الإعاقة وتمكينهم تعليميا ووظيفيا. وفي رأس الخيمة، قالت المرشحة فاطمة المنصوري إن شعارها "الارتقاء بالإنسان، مجتمع مترابط، أسرة متماسكة". وأوضحت أنها خصصت في برنامجها محاور خاصة بالأرامل والمطلقات والأيتام وذوي الإعاقة.

وفي الوقت نفسه اهتم الكثير من المرشحين الرجال بقضايا المرأة وجعلوها في مقدمة برامجهم الانتخابية، ومن بين هذه البرامج هناك من دعا إلى دعم مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز الوعي بدور المشاركة السياسية للمرأة، والاهتمام بدور الحضانات لدعم النساء

تشهد الانتخابات في دولة الإمارات، في دورتها الرابعة، تنافسا كبيرا بين النساء، ويأتي هذا التنافس على مقاعد البرلمان، بعد ما شهدته الدورة المنتهية من نشاط كبير لعضوات المجلس، وطرحن قضايا تلامس النساء والأسرة، وقضايا تهم المجتمع بصورة نالت الكثير من الإعجاب.

دبي - تخوض 180 امرأة إماراتية المعركة الانتخابية، ويأتي هذا الرقم الكبير من المرشحات نتيجة لقرار رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50 بالمئة.

وفي دولة الإمارات يتنافس 495 مرشحا ومرشحة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) غدا السبت، على 20 مقعدا بالمجلس، بينما يتم تعيين 20 آخرين من قبل حكام الإمارات. ومن المقرر أن تقام الانتخابات في الخامس من أكتوبر، فيما سيتم إعلان نتائج الفرز في اليوم نفسه، بينما يتم إعلان القائمة النهائية للفرز في 13 أكتوبر. وتتنوع البرامج الانتخابية للمرشحين في انتخابات 2019، ما بين برامج خدمية، وبرامج اعتبرها كثيرون غير واقعية، وبرامج وصفت بأنها غريبة.

ولجا مرشحون إلى طواقم عمل سينمائي من مصورين ومخرجين وممثلين لتصوير إعلانات فيديو عالية الجودة، يتحدثون فيها عن أهدافهم وطموحاتهم البرلمانية، وظهرت تلك المقاطع كأنها أفلام وثائقية. ولقدت مرشحة من إمارة الشارقة الانتظار إليها، وأثارت حالة من الجدل على منصات التواصل الاجتماعي، لاختيارها شعار "نعم لتعدد الزوجات" ليكون عنوان حملتها الانتخابية.

وقالت المرشحة خولة عبدالعزيز لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إنها اختارت هذا الشعار، بسبب تزايد معدلات العنوسة بين النساء في الإمارات، مضيفة "لا بد أن تواجه هذه الظاهرة التي تتزايد في المجتمع، وفي تقديري أن الحل الأمثل هو تعدد الزوجات".

ونكرت المرشحة، وهي غير متزوجة، أن الزوجات عليهن تقبل هذه الفكرة، التي تسهم في خفض معدلات العنوسة، وهي مشكلة كبيرة تُؤرق الكثير من العائلات. وقالت خولة إنها في حال فوزها بعضوية البرلمان سوف تدعو إلى إطلاق برامج ومبادرات مجتمعية تحفز على الزواج الثاني، وتقلل من تكاليف حفلات الزفاف، وتحد من المغالاة في نفقات السكن. ولقدت إلى أن دعوتها إلى تعدد الزوجات التي نشرتها عبر لوحات إعلانية في الشوارع لاقت الكثير من الاعتراض، لكنها في الوقت نفسه لاقت إشادة من الأزواج، وتلفت الكثير من الانتقادات الهاتفة التي دعمها في حملتها الانتخابية.

وفي الشارقة أيضا، ركزت المرشحة فاطمة النعيمي في برنامجها الانتخابي على ضرورة إنشاء حضانات للأطفال في مقر العمل، مؤكدة أن الكثير من

## السعودية تسمح للنساء بالالتحاق بالجيش لأول مرة



خطوة إلى الأمام

والبحرية والدفاع الجوي والصواريخ الاستراتيجية والخدمات الطبية للقوات المسلحة".

وتقلت الصحيفة عن العميد الركن حسن الشهري، مدير مركز عمليات الدفاع الوطني السابق، قوله إن دخول النساء في أهم وزارة سيادية بالمملكة "خطوة متقدمة بالاتجاه الصحيح". وأوضح "هناك مجالات واسعة في الوزارة ستستوعب آلاف النساء القادرات على إحداث فرق في مواقعهن".

واعترفت هيا المنيع، عضو مجلس الشورى السعودي، في حديث للصحيفة ذاتها أن القرار "تأكيد على جدية صانع القرار السياسي في نجاح مشروع التمكين من دون استثناءات يفرضها العرف الاجتماعي أحيانا".

وأعلنت وزارة الدفاع السعودية، أمس الخميس، عن فتح باب القبول والتجنيد الموحد للتقدم إلى الوظائف النسائية العسكرية. ووفق صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية، "فتحت وزارة الدفاع السعودية باب القبول والتجنيد الموحد للتقدم إلى الوظائف النسائية العسكرية، لحاملات مختلف المؤهلات"، في إطار تنفيذ "رؤية المملكة 2030" الداعية إلى تمكين المرأة.

والرتب العسكرية المتاحة للنساء "جندي أول، وعريف، ووكيل رقيب، ورفيق، في القوات البرية والجوية